

- آلية البحث بالموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية العليا


EIS

الهندسية



شرح للرموز الخاصة بالموقع الالكتروني للمحكمة الدستورية العليا

للطباعة وتظهر عند الدخول الى نصوص الاحكام لنتمكن من طباعتها ، كما تظهر في صفحات المجلة لطباعة مقال معين ، وتظهر أيضا عند الدخول الى السير الذاتية الخاصة بالسادة المستشارين لنتمكن من طباعتها		1
للاشارة الى وجود قائمة فرعية وتظهر في القوائم الرئيسية في حالة انبثاق قوائم فرعية منها وتظهر في قوائم اعضاء المحكمة والدعاوى وكذلك الاحكام		2
الرجوع الى الصفحة السابقة و تظهر عند الدخول الى نصوص الاحكام ، كما تظهر في صفحات البحث في المجلة عند الدخول الى أحد المقالات ، وتظهر أيضا عند الدخول الى السير الذاتية الخاصة بالسادة المستشارين للرجوع الى الصفحة السابقة		3
عرض تفاصيل الدعوى كبياناتها الاساسية وموضوعها والمدعون والمدعى عليهم وتاريخ قيد الدعوى ، وتظهر في صفحات البحث في الاحكام والدعاوى .		4
عرض نص الحكم وغالبا ما تظهر في صفحات البحث في الاحكام ، وفي حالة عدم رفع الحكم تظهر رسالة تفيد أنه لم يتم تحميل الملف المطلوب .		5
لعرض النسخة الرقمية لأحد كتب المحكمة الدستورية العليا وكذلك استعراض الفهرس الخاص بالكتاب ، وتظهر عند الدخول الى صفحة تصفح المكتبة.		6
للرجوع الى صفحة البحث في المكتبة ، وتظهر عند عرض الكتاب أو استعراض الفهرس الخاص به .		7
للدلالة على انه لا بيانات معروضة بالحقل وتظهر في صفحات الاحكام مثال الظهور في حقل (اسباب عدم قبول / قبول) في صفحة البحث الحر عند البحث عن القضايا الموضوعية .	(-)	8
تصدير جميع بيانات الجدول في ملف Excel		9
تصدير بيانات السجل الحالي في ملف Excel		10

<p>عرض مرفقات الدعوى وفى حالة عدم وجودها تظهر رسالة تفيد أنه لا توجد مرفقات للدعوى .</p>		<p>11</p>
<p>عرض تقرير المفوضين الخاص بالحكم ويظهر فى شكل معطل فى حالة عدم وجود صلاحية لإستعراض تقرير المفوضين .</p>	<p>عرض تقرير المفوضين</p>	<p>12</p>
<p>عرض تقرير المفوضين الخاص بالحكم وفى حالة عدم وجوده تظهر رسالة تفيد أنه " لا يوجد تقرير مفوضين لهذا الحكم " وفى حالة وجود سجل لتقرير المفوضين مع عدم توفر الملف الرقمى فى صيغة pdf . يظهر رسالة تفيد أنه لم يتم تحميل الملف.</p>	<p>عرض تقرير المفوضين</p>	<p>13</p>

آلية استخدام الموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية العليا

المحتويات	قائمة الفرعية	الرئيسية
استعراض الرسم البياني الذى يوضح احكام المحكمة العليا والمحكمة الدستورية العليا والأحكام الموضوعية وكذلك اخر الاحكام واهم الاخبار الخاصة بالمحكمة .		الرئيسية
كلمة رئيس المحكمة	كلمة رئيس المحكمة	عن المحكمة
كلمة رئيس المحكمة السابق	كلمة رئيس المحكمة السابق	
التعريف بموقع المحكمة الدستورية العليا	التعريف بالموقع	
وصف لمحتويات مبنى المحكمة الدستورية العليا	مبنى المحكمة	
استعراض الصور الخاصة بالمحكمة الدستورية العليا	اليوم الصور	
استعراض مناسبات المحكمة الدستورية العليا	مناسبات هامة	
تصفح المواقع الإلكترونية للمحاكم الدستورية للدول العربية والأجنبية	المواقع ذات الصلة	
يمكن السيد المستشار من استعراض الكتب الموجودة بالمكتبة والبحث عن كتاب معين لطلب استعارته ، ويشترط الدخول إلى النظام من خلال اسم المستخدم و كلمة المرور الخاصة بالمستشار لتصفح المكتبة وإستعراض الكتب المحملة على النظام .	تصفح المكتبة	
يمكن السيد المستشار من استعراض طلبات الاستعارة الخاصة به ويشترط الدخول إلى النظام من خلال اسم المستخدم و كلمة المرور الخاصة بالمستشار لإستعراض طلبات الإستعارة الخاصة به .	طلبات الاستعارة	
التشكيل للسادة مستشارى المحكمة الدستورية العليا (رؤساء المحكمة ، نواب المحكمة ، رؤساء هيئة المفوضين ، اعضاء هيئة المفوضين) والمناصب التى يشغلونها حاليا وفى السابق .	التشكيل الحالى	أعضاء المحكمة
	تشكيل هيئة المفوضين	
	تشكيلات سابقة	
استعراض الدساتير المصرية وكذلك الاعلانات الدستورية وتشريعات المحكمة العليا و المحكمة الدستورية العليا	الوثائق الدستورية	الوثائق
استعراض الدعاوى الموجودة طرف كل من الجدول ، المفوضين ، الجلسات	طرف الجدول	الدعاوى
	طرف المفوضين	
	طرف الجلسات	
البحث فى الدعاوى من خلال نوع الدعوى ، السنة القضائية ، رقم الدعوى ، الية رفع الدعوى ، المدعون ، المدعى عليهم	البحث الحر	

البحث فى الدعاوى من خلال التشريعات وذلك بـ رقم التشريع ، سنة التشريع ، نوع القانون (مثال قانون - قرار بقانون - لائحة وغيرها) ، مسمى التشريع وكذلك إستعراض الدعاوى المتعلقة بتشريع محدد .	البحث فى الدعاوى من خلال التشريعات	
البحث فى الاحكام من خلال كلمات نص الحكم (المصدر اللغوي للكلمة) وتباعد هذه الكلمات مع امكانية البحث المطابق ، نوع الدعوى ، السنة القضائية ، رقم الدعوى ، نوع رفع الدعوى ، المدعون ، المدعى عليهم ، خلال فترة معينة (التاريخ من ... الى ...) ، المحكمة ، منطوق الحكم ، المبادئ ، نوع الحكم اذا كان شكلي أو موضوعي ، وموقف الحكم (من اذا كانت الجلسة علنية أو فى غرفة مشورة أو غير محددة) ، رقم التشريع ، سنة التشريع ، نوع التشريع (قانون ، قرار ، لائحة) ، مسمى التشريع ، موضوع التشريع (جنائي ، مدنى ،) . وكذلك استعراض هذه الاحكام (مرفق "1") ص 6.	البحث الحر	
البحث فى الاحكام الموضوعية الصادرة فى القضايا الدستورية من خلال التشريعات ، المجموعات ، النصوص الدستورية وكذلك استعراض هذه الاحكام (مرفق "2") ص 9.	البحث فى الاحكام الموضوعية الصادرة فى القضايا الدستورية	
البحث فى الاحكام الشكلية الصادرة فى القضايا الدستورية من خلال أوجه مخالفة الاوضاع الشكلية فى الدعوى الدستورية ، أحوال انتفاء المصلحة ، أوجه عدم الاختصاص ، التشريعات التى تم الفصل فيها ، الاحكام التى تم الفصل فيها وغيرها وكذلك استعراض هذه الاحكام (مرفق "3") ص 11.	البحث فى الاحكام الشكلية الصادرة فى القضايا الدستورية	الاحكام
البحث فى أحكام التنازع عن طريق البحث الحر ، من خلال جهة الاختصاص ، التشريع ، الكلمات الدلالية ، من خلال اوجه عدم القبول وكذلك استعراض هذه الاحكام (مرفق "4") ص 15.	البحث فى أحكام التنازع	
البحث فى الاحكام الصادرة فى منازعات التنفيذ عن طريق البحث الحر ، من خلال الاحكام والقرارات المطلوب الاستمرار فى تنفيذها ، التشريع ، أوجه عدم القبول وكذلك استعراض هذه الاحكام (مرفق "5") ص 18.	البحث فى الاحكام الصادرة فى منازعات التنفيذ	
البحث فى قرارات التفسير التشريعي من خلال الطلبات المقامة امام المحكمة العليا و المحكمة الدستورية العليا ، من خلال التشريع وكذلك استعراض هذه القرارات (مرفق "6") ص 20.	البحث فى قرارات التفسير التشريعي	
استعراض جلسات المحكمة وكذلك جلسات هيئة المفوضين من خلال السنة القضائية ، التاريخ ، حالة الدعوى و نوعها (مرفق "7") ص 23.	جلسات المحكمة جلسات هيئة المفوضين	الجلسات
استعراض اعداد ومقالات المجلة الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا ، البحث فى المجلة بعدد او مؤلف محدد(مرفق "8") ص 24.	بحوث ومقالات البحث فى المجلة	المجلة

(1)

صفحة البحث الحر :

- ❖ والتي من خلالها نستطيع البحث فى الاحكام من خلال كلمات نص الحكم (المصدر اللغوي للكلمة) وتباعد هذه الكلمات مع امكانية البحث المطابق ، السنة القضائية ، رقم الدعوى ، خلال فترة معينة (التاريخ من ... الى ...) ، المحكمة ، نوع الدعوى ، منطوق الحكم ، المبادئ ، نوع رفع الدعوى ، المدعون ، المدعى عليهم ، نوع الحكم اذا كان شكلي أو موضوعى ، وموقف الحكم (من اذا كانت الجلسة علنية أو فى غرفة مشورة أو غير محددة) ، رقم التشريع ، سنة التشريع ، نوع التشريع (قانون ، قرار ، لائحة) ، مسمى التشريع ، موضوع التشريع (جنائي ، مدنى ،).
- ❖ البحث فى نص الحكم يكون بكلمات داخل نص الحكم ومدى تباعد الكلمات ومطابقة البحث **مثال :** عند البحث بكلمة " حق الشفعة" اذا كان البحث متطابق يتم البحث طبقا لما هو مكتوب بالضبط وتباعد الكلمات " صفر " يعنى أنه لا بد من أن تكون الكلمتين متتاليتين ، أما تباعد الكلمات " واحد " يعنى أنه تكون الكلمتان متتاليتان أو بينهما كلمة واحدة على الأكثر وهكذا
- ❖ ولكن عند البحث فى مسمى التشريع يكون البحث فى مسميات التشريع وليس داخل نصوص الأحكام ويراعى أن تكون الكلمات مطابقة لمسمى التشريع المطلوب البحث عنه والذي يمكن إهماله فى عملية البحث هو الهمزات والتاء المربوطة والهاء

تسجيل الدخول							الأحكام/البيوت المحر				
ملاحظات	رقم القاعدة	رقم الصفحة	رقم المجلد	تاريخ الحكم	سبب إصدار قانون / قانون	التمشيع	مطلوب الحكم	الموضوع	بيانات الدعوى	عدد النتائج : 1	
				2015/03/03	- سابقة الفصل الأحكام الصادر في التمشيع 113 لسنة 28 - مداورة - تصديقه بالقانون الممكنة رقم 9 لسنة 2005 - قانون رقم 9 لسنة 2005 تعدد بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المنتجات المدار والقانون رقم 11 لسنة 1991 - قرار وزير الدائرة رقم 74 لسنة 1991 بتعديل الإقرار الذوي المخصوص عليه من المادة (16) من القانون رقم 11 لسنة 1991 بإصدار قانون المرورية العامة على المنتجات - قرار وزارة المالية رقم 143 لسنة 1992 بتعديل الإقرار المشهور المخصوص عليه من المادة (16) من قانون الضريبة	اتهاء الخصومة	تفويض وزير المالية ... المادة رقم 50 الإقرار المشهور بالمكلف	1 الدعوى رقم 17 - دستورية - المجتمعة الدستورية المالية - مرفوعة قرار رقم 1 عشيرة	1		

نص الحكم

تاريخ الأمانة

رقم سابق

رقم الدعوى

السنة القضائية

32

التاريخ من

إلى

المحكمة

الكل

نوع الدعوى

دستورية

ملازمة الحكم

الكل

المبدأ

الكل

نوع رقم الدعوى

الكل

نوع الحكم

الكل

المدعون

وكذلك عرض تفاصيل الدعوى :

المرجع	العدد 1 لسنة 32 - دستورية - المحكمة الدستورية العليا - مرقومته قرار نرقمه مشوره
الموضوع	بقوانين وزير المالية سلطة تعديل الإقرار المصدق من المكاتب
المتعون	1 - أحمد حسين رفعت
المحكى عليهم	1: رئيس الجمهورية 2: رئيس مجلس الوزراء 3: وزير المالية 4: رئيس سلطة الموثق على الخبثات
التاريخ	09/01/2010
تفيد	التعويض
<input type="button" value="حفظ"/>	

وكذلك استعراض هذه الاحكام :

عرض تقرير المفوضين

جمهورية مصر العربية

المحكمة الدستورية العليا

محضر جلسة

باجلسة الملغدة في غرفة مشورة يوم الأحد، الثالث من مارس سنة 2013م، الموافق الحادي والعشرين من ربيع الآخر سنة 1434 هـ .

برئاسة السيد المستشار / ماهر الجبيري
رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : عدلي محمود منصور وأتور رشاد العاصي وعبد الوهاب عبد الرازق والدكتور / حنفى على جبلى ومحمد خيرى طه والدكتور / عادل عبد شريف
نواب رئيس المحكمة
وحضور السيد المستشار الدكتور / محمد عمار التجار رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / محمد تاجى عبد السميع أمين السر

أصدرت الحكم الآتى

في القضية المنقبة بجدوى المحكمة الدستورية العليا برقم 1 لسنة 32 قضائية " دستورية " .

المقامة من

السيد / أحمد حسين رفعت

ضد

- 1 السيد رئيس الجمهورية
- 2 السيد رئيس مجلس الوزراء
- 3 السيد وزير المالية

(2):

البحث في الاحكام الموضوعية الصادرة في القضايا الدستورية من خلال :

- ❖ التشريعات عن طريق ادخال رقم التشريع ، سنة التشريع ، نوع القانون ، مسمى التشريع والبحث للوصول إلى التشريع المطلوب ومنه تتمكن معرفة الاحكام الموضوعية و الاحكام الشكلية المتعلقة بهذا التشريع .
- ❖ المجموعات عن طريق إختيار المحكمة ورقم الجزء المطلوب وبالتالي نستطيع استعراض نتائج البحث الخاصة بهذه المجموعة وكذلك معرفة تفاصيل الدعوي وإستعراض نصوص الأحكام .
- ❖ النصوص الدستورية عن طريق إختيار الدستور والمادة المطلوب البحث عن الأحكام الموضوعية المتعلقة بها وبالتالي نستطيع استعراض نتائج البحث وكذلك معرفة تفاصيل الدعوي وإستعراض نصوص الأحكام.

الأحكام والبحث في الأحكام الموضوعية المتعلقة في القضايا الدستورية من خلال التشريعات

الاحكام المتعلقة بالتشريع

رقم التشريع	سنة التشريع	نوع القانون	مسمى التشريع
131		القانون	

الأحكام الموضوعية

مسمى التشريع: القانون الصادر بالمرسوم رقم 131 لسنة 1948

مسطوح الحكم: الكل

موقف الحكم: الكل

التشريع محل الطعن والمادة:

الطلبات:

عرض الاحكام

عدد النتائج : 22

رقم القرار	رقم الجزء	المستوى	تاريخ الحكم	مسطوح الحكم	الموضوع	الطلبات	التشريع محل الطعن والمادة	ملاحظات
	1	القانون الصادر بالمرسوم رقم 131 لسنة 1948	1071/03/00	كل	مق الشفعة	عدم تصفية شحون الشفعة الواردة في القانون المعدل	المادة الثانية من المادة (936) من القانون رقم 131 لسنة 1948	رقن الدفع بعدم جواز الطعن بعدم صحة المادة 3 من القانون رقم 131 لسنة 1948 من المادة (936) من القانون المعدل في الموضع رقم 131 لسنة 1948

(3) :

البحث فى الاحكام الشكلية الصادرة فى القضايا الدستورية من خلال :

- ❖ أوجه عدم الاختصاص ويتم عرض أوجه عدم الاختصاص وباختيار إحداها يتم استعراض النتائج الخاصة بالاختيار ومعرفة تفاصيل الدعوى وإستعراض نصوص الأحكام .
- ❖ أوجه مخالفة الاوضاع الشكلية فى الدعوى الدستورية عن طريق إختيار أحد أوجه مخالفة الاوضاع الشكلية (ميعاد ، تجهيل ، الصفة ،) ويتم عرض النتائج الخاصة بوجه مخالفة الاوضاع الذى تم اختياره وبالتالي نستطيع استعراض نتائج البحث الخاصة بهذه المجموعة وكذلك معرفة تفاصيل الدعوى وإستعراض نصوص الأحكام .
- ❖ أحوال انتفاء المصلحة ويتم عرض أحوال انتفاء المصلحة وباختيار إحداها يتم استعراض النتائج الخاصة بالاختيار ومعرفة تفاصيل الدعوى وإستعراض نصوص الأحكام .
- ❖ التشريعات التى نستطيع من خلالها البحث فى التشريعات التى تم الفصل فيها عن طريق ادخال رقم التشريع ، سنة التشريع ، نوع القانون ، مسمى القانون والبحث وبالتالي نستطيع استعراض نتائج البحث الخاصة بهذا التشريع كما يمكن تقليل عدد النتائج بادخال متغير بحث جديد وهو نوع الحكم الشكلى (سابقة فصل أو غير سابقة فصل) وكذلك معرفة تفاصيل الدعوى وإستعراض نصوص الأحكام .
- ❖ الاحكام التى تم الفصل فيها والتى نستطيع من خلالها البحث فى الأحكام التى تم الفصل فيها عن طريق اختيار المحكمة ، السنة القضائية ، رقم الدعوى وبالتالي نستطيع استعراض نتائج البحث ومعرفة تفاصيل الدعوى وإستعراض نصوص الأحكام .
- ❖ اخرى والتى نستطيع من خلالها البحث عن طريق اختيار أسباب أخرى مثل (اثبات ترك الخصومة ، اثبات تنازل المدعى ، الحفظ ، انقطاع سير الخصومة ، رفض الدفع ،) وباختيار إحداها يتم استعراض النتائج الخاصة بالاختيار ومعرفة تفاصيل الدعوى وإستعراض نصوص الأحكام .

الأحكام القضائية التي يصدرها القضاء الإداري في القضايا الدستورية (التي تم الفصل فيها)

عدد النتائج : 4

رقم الدعوى	الطلبات	الموضوع	مطلوب الحكم	أحوال الصلة المتصلة	تاريخ الحكم	القضية	رقم الدعوى	رقم القضية
الدعوى 3 لسنة 1957 - دستورية المحكمة العليا - قراره	عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالغاء 181 مادة من المادة 115 من الدستور	قرار رئيس الجمهورية بالغاء 181 مادة من المادة 115 من الدستور	عدم قبول الدعوى	- الخصومة من الحكومة الدستورية - أصبحت هي ذات موضوع بعد إلغاء المواد المطعون فيها	19/3/16/52	قرار رئيس الجمهورية المصرية المتخذة بالغاء رقم 181 لسنة 1958 في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة	1	1
الدعوى 4 لسنة 1957 - دستورية المحكمة العليا - قراره	عدم دستورية القرار بإلغاء رقم 174 لسنة 1957 في شأن إبطال من قراراته	قرار إبطال من قراراته	عدم قبول الدعوى	- الخصومة من الحكومة الدستورية - أصبحت هي ذات موضوع بعد إلغاء المواد المطعون فيها	1976/02/07	القرار بإبطال رقم 174 لسنة 1957 في شأن إبطال من قراراته	1	1
الدعوى 2 لسنة 1958 - دستورية المحكمة العليا - قراره	عدم دستورية القرار من القاضي رقم 88 من القوائم	عدم دستورية القرار من القاضي رقم 88 من القوائم	حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وأمرت بعدم استئناف المصروفات وإسليم ثلثيها	- الخصومة من الحكومة الدستورية - أصبحت هي ذات موضوع بعد إلغاء المواد المطعون فيها	1978/02/04	القائم رقم 83 لسنة 1965 في شأن السلطة القضائية	1	1

أحوال الصلة المتصلة:

1- الدعوى من التاريخ المذكور أعلاه، حيث كانت من الموضوعات التي أصبحت هي ذات موضوع بعد الغاء المواد المطعون فيها بالتصالح، والتي ترك المصالح، كما أن الدعوى المدنية، بحسبها قضاء عادل، لأنه بإزالة المصالح من الأثر المفسد للمادة 115 من الدستور، الأمر الذي كان له أثره في القضاء الإداري.

2- الدعوى من التاريخ المذكور أعلاه، حيث كانت من الموضوعات التي أصبحت هي ذات موضوع بعد الغاء المواد المطعون فيها بالتصالح، والتي ترك المصالح، كما أن الدعوى المدنية، بحسبها قضاء عادل، لأنه بإزالة المصالح من الأثر المفسد للمادة 115 من الدستور، الأمر الذي كان له أثره في القضاء الإداري.

3- الدعوى من التاريخ المذكور أعلاه، حيث كانت من الموضوعات التي أصبحت هي ذات موضوع بعد الغاء المواد المطعون فيها بالتصالح، والتي ترك المصالح، كما أن الدعوى المدنية، بحسبها قضاء عادل، لأنه بإزالة المصالح من الأثر المفسد للمادة 115 من الدستور، الأمر الذي كان له أثره في القضاء الإداري.

4- الدعوى من التاريخ المذكور أعلاه، حيث كانت من الموضوعات التي أصبحت هي ذات موضوع بعد الغاء المواد المطعون فيها بالتصالح، والتي ترك المصالح، كما أن الدعوى المدنية، بحسبها قضاء عادل، لأنه بإزالة المصالح من الأثر المفسد للمادة 115 من الدستور، الأمر الذي كان له أثره في القضاء الإداري.

5- الدعوى من التاريخ المذكور أعلاه، حيث كانت من الموضوعات التي أصبحت هي ذات موضوع بعد الغاء المواد المطعون فيها بالتصالح، والتي ترك المصالح، كما أن الدعوى المدنية، بحسبها قضاء عادل، لأنه بإزالة المصالح من الأثر المفسد للمادة 115 من الدستور، الأمر الذي كان له أثره في القضاء الإداري.

6- الدعوى من التاريخ المذكور أعلاه، حيث كانت من الموضوعات التي أصبحت هي ذات موضوع بعد الغاء المواد المطعون فيها بالتصالح، والتي ترك المصالح، كما أن الدعوى المدنية، بحسبها قضاء عادل، لأنه بإزالة المصالح من الأثر المفسد للمادة 115 من الدستور، الأمر الذي كان له أثره في القضاء الإداري.

7- الدعوى من التاريخ المذكور أعلاه، حيث كانت من الموضوعات التي أصبحت هي ذات موضوع بعد الغاء المواد المطعون فيها بالتصالح، والتي ترك المصالح، كما أن الدعوى المدنية، بحسبها قضاء عادل، لأنه بإزالة المصالح من الأثر المفسد للمادة 115 من الدستور، الأمر الذي كان له أثره في القضاء الإداري.

8- الدعوى من التاريخ المذكور أعلاه، حيث كانت من الموضوعات التي أصبحت هي ذات موضوع بعد الغاء المواد المطعون فيها بالتصالح، والتي ترك المصالح، كما أن الدعوى المدنية، بحسبها قضاء عادل، لأنه بإزالة المصالح من الأثر المفسد للمادة 115 من الدستور، الأمر الذي كان له أثره في القضاء الإداري.

الأحكام القضائية التي يصدرها القضاء الإداري في القضايا الدستورية (التي تم الفصل فيها)

عدد النتائج : 130

رقم الدعوى	الطلبات	الموضوع	مطلوب الحكم	أحوال الصلة المتصلة	تاريخ الحكم	القضية	رقم الدعوى	رقم القضية
الدعوى 12 لسنة 1957 - دستورية المحكمة العليا - قراره	عدم دستورية القرار من القاضي رقم 236 من القوائم	عدم دستورية القرار من القاضي رقم 236 من القوائم	حكمت المحكمة بعدم استئناف المصروفات وإسليم ثلثيها	- الخصومة من الحكومة الدستورية - أصبحت هي ذات موضوع بعد إلغاء المواد المطعون فيها	1963/11/16	القائم رقم 236 لسنة 1958 في شأن السلطة القضائية	12	12
الدعوى 3 لسنة 1958 - دستورية المحكمة العليا - قراره	عدم دستورية القرار من القاضي رقم 236 من القوائم	عدم دستورية القرار من القاضي رقم 236 من القوائم	حكمت المحكمة بعدم استئناف المصروفات وإسليم ثلثيها	- الخصومة من الحكومة الدستورية - أصبحت هي ذات موضوع بعد إلغاء المواد المطعون فيها	1963/11/16	القائم رقم 236 لسنة 1958 في شأن السلطة القضائية	3	3
الدعوى 3 لسنة 1958 - دستورية المحكمة العليا - قراره	عدم دستورية القرار من القاضي رقم 236 من القوائم	عدم دستورية القرار من القاضي رقم 236 من القوائم	حكمت المحكمة بعدم استئناف المصروفات وإسليم ثلثيها	- الخصومة من الحكومة الدستورية - أصبحت هي ذات موضوع بعد إلغاء المواد المطعون فيها	1963/11/16	القائم رقم 236 لسنة 1958 في شأن السلطة القضائية	3	3

رقم التشريع

اسم التشريع

نوع القانون

نوع الحكم التشريعي

مستوى التشريع

(4) :

البحث في أحكام التنازع من خلال :

- ❖ البحث الحر عن طريق اختيار المحكمة ، السنة القضائية ، موقف الحكم ، رقم الدعوى ، التاريخ (من ... ، إلى منطوق الحكم) والبحث وبالتالي تتمكن من استعراض النتائج طبقا لمحددات البحث وكذلك معرفة تفاصيل دعوى وامكانية استعراض نصوص الأحكام الخاصة بنتائج البحث .
- ❖ جهة الاختصاص عن طريق إختيار جهة الإختصاص (مثال القضاء العادى ، القضاء الإدارى ، محكمة القيم ،) ، المحكمة ، السنة القضائية ، موقف الحكم ، رقم الدعوى ، التاريخ (من ... إلى) ، منطوق الحكم والبحث وبالتالي تتمكن من استعراض النتائج طبقا لمحددات البحث وكذلك معرفة تفاصيل دعوى وامكانية استعراض نصوص الأحكام .
- ❖ أوجه عدم القبول عن طريق إختيار أحد أوجه عدم القبول (تنازع اختصاص ، تناقض أحكام ، تنازع اختصاص - تناقض أحكام) وتحديد أحد أوجه عدم القبول الظاهرة يتم عرض النتائج الخاصة بها وكذلك معرفة تفاصيل دعوى وامكانية استعراض نصوص الأحكام .
- ❖ الكلمات الدلالية عن طريق إختيار المحكمة ، السنة القضائية ، موقف الحكم ، رقم الدعوى ، التاريخ (من ... إلى) ، منطوق الحكم ، الكلمات الدلالية والبحث وبالتالي تتمكن من استعراض النتائج طبقا لمحددات البحث وكذلك معرفة تفاصيل دعوى وامكانية استعراض نصوص الأحكام .
- ❖ التشريع عن طريق إختيار تشريع واستعراض أحكام التنازع الخاصة به وإمكانية استعراض نصوص الأحكام .

طالبة محمد عبدالقادر عبدالعظيم تسجيل الخروج

أحكام البحث في أحكام التنازع والبحث

بيد النتائج : 1

رقم الدعوى	ملاحظات	منطوق الحكم	تاريخ الحكم	التشريع	سنة إصدار قانون (قانون)	التصنيف الموضوعي	رقم الجزء	رقم المجلد	رقم الصفحة
الدعوى 3 رقم 41/2019 تاريخ 03/06/1969	تعيين جهة القضاء (4) جدي التقديرات محكمة المستوية البيانات الدراسة الإدارية الصادر في الدعوى رقم 41/3483 قضائية	إحداث ذلك الجزء 4	1969/06/03	قانون المرافعات في القانون المدني و التجارية الصادر بقانون رقم 13 لسنة 1968	- إحدات ذلك الجزء 5				

المحكمة
البيانات

السنة القضائية
البيانات

موقف الحكم
البيانات

رقم الدعوى
البيانات

التاريخ من
البيانات

إلى
البيانات

منطوق الحكم
البيانات

البحث

الأحكام والقرارات التي صدرت من المحكمة الإدارية من خلال النظام الإلكتروني

عدد النتائج : 1

رقم الدعوى	الطلبات	مطروح الحكم	تاريخ الحكم	نشر	التمثيل القانوني / الموضوع	رقم الدعوى	رقم الملف	رقم الصفحة
الدعوى رقم 10 لسنة 2014	تحسين جوه القضاء المتقدمة بنظر الفراغ بجهة دهن شركة مصر للمحكمة التأمين بعد ان تخلت المستفيدة كل من جهتي القضاء - طيارا - الدعا والقرارات الإدارية عن نظرها	انحصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى	1988/05/27	قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم 47 لسنة 1971	- انحصار القضاء - اجراء تأمين			

المحكمة الدستورية العليا

لا

موقف الحكم

نفي

رقم الدعوى

1

التاريخ من

إلى

مطروح الحكم

نفي

التاريخ الموضوعي

نفي

البحث

النظام الإلكتروني من المحكمة الإدارية من خلال النظام الإلكتروني

الأحكام والقرارات التي صدرت من المحكمة الإدارية من خلال النظام الإلكتروني

رقم الدعوى	الطلبات	مطروح الحكم	تاريخ الحكم	نشر	التمثيل القانوني / الموضوع	رقم الدعوى	رقم الملف	رقم الصفحة	رقم القضية الرئيسية	رقم القضية الفرعية	عدد الأجزاء
الدعوى رقم 1 لسنة 2014	الحكم بتعيين الجبهة القضائية الشخصية	انحصار القضاء الإداري بنظر الدعوى	1976/07/03	قانون الإجراءات الجنائية الصادر رقم 150 لسنة 1950	قضاء مشترك						1

الأحكام على عتد التشريع عدد النتائج : 12

رقم الدعوى	الطلبات	مطروح الحكم	تاريخ الحكم	نشر	التمثيل القانوني / الموضوع	رقم الدعوى	رقم الملف	رقم الصفحة	رقم القضية الرئيسية	رقم القضية الفرعية	عدد الأجزاء
الدعوى رقم 1 لسنة 2014	الحكم بتعيين الجبهة القضائية الشخصية	انحصار القضاء الإداري بنظر الدعوى	1976/07/03	قانون الإجراءات الجنائية الصادر رقم 150 لسنة 1950	قضاء مشترك						1

(5) :

البحث في الاحكام الصادرة فى منازعات التنفيذ من خلال :

- ❖ البحث الحر عن طريق اختيار المحكمة ، السنة القضائية ، موقف الحكم ، رقم الدعوى ، التاريخ (من ... ، إلى ...)، منطوق الحكم والبحث وبالتالي يتمكن من استعراض النتائج طبقا لمحددات البحث وكذلك معرفة تفاصيل دعوى وامكانية استعراض نصوص الأحكام الخاصة بنتائج البحث .
- ❖ الاحكام والقرارات المطلوب الاستمرار فى تنفيذها عن طريق إختيار نوع الدعوى ، السنة القضائية ، رقم الدعوى واستعراض النتائج الخاصة بالمحددات التى تم إختيارها وكذلك معرفة تفاصيل دعوى وامكانية استعراض نصوص الأحكام الخاصة بنتائج البحث .
- ❖ التشريع عن طريق ادخال أحد معايير البحث أو أكثر للبحث عن تشريع وإمكانية استعراض أحكام منازعات التنفيذ الخاصة بهذا التشريع وإمكانية استعراض نصوص أحكامها .
- ❖ أوجه عدم القبول عن طريق اختيار أحد أوجه عدم القبول (مثال إنتفاء الصلة بالأساس القانونى ، إدعاء إغفال طلبات ، ...) وبتحديد أحد أوجه عدم القبول الظاهرة يتم عرض النتائج الخاصة بها وكذلك معرفة تفاصيل دعوى وامكانية استعراض نصوص الأحكام وعرض تقرير المفوضين لها .

رقم الدعوى	رقم السنة	سنة المحاكمة	تاريخ الحكم	سنوات التنفيذ	عدد النتائج : 1
2014/05/18	عدم قبول الدعوى	2014/05/18	الدعوى (7) لسنة 35 - مراجعة تنفيذ - المحكمة الدستورية العليا - مرفوعة عليا		

المحكمة:

السنة القضائية:

سوق الحكم:

رقم الدعوى:

التاريخ من:

إلى:

منطوق الحكم:

رقم الوثيقة	رقم القرار	أوجه عدم القبول	التصريح	تاريخ الحكم	مطعون الحكم	الطلبات	ملاحظات الدعوى
1		إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	17/48	الدعوى	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982
2		إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	17/48	الدعوى	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982
3		إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	17/48	الدعوى	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982
4		إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	17/48	الدعوى	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982
5		إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	17/48	الدعوى	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982
6		إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	17/48	الدعوى	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982
7		إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	17/48	الدعوى	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982
8		إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	17/48	الدعوى	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982
9		إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	17/48	الدعوى	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982
10		إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	17/48	الدعوى	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982	إلغاء المادة 14 من القانون رقم 156 لسنة 1982

(6):

البحث في قرارات التفسير التشريعي من خلال :

- ❖ الطلبات المقامة امام المحكمة العليا وإمكانية عرض بيانات الطلب واستعراض القرارات .
- ❖ الطلبات المقامة امام المحكمة الدستورية العليا وإمكانية عرض بيانات الطلب واستعراض القرارات .
- ❖ التشريع عن طريق اختيار تشريع واستعراض طلبات التفسير المتعلقة بهذا التشريع وإمكانية عرض بيانات الطلب واستعراض القرارات .

الأحكام/المادة في مواد النصوص التشريعية/ بيانات التفسير المتقدمة أمام المحكمة الدستورية العليا

عدد النتائج : 41

رقم الطلب	النصوص محل طلب التفسير	أوجه الخلاف في النصوص	التسمية	مطابق الفهرس	سبب (عدد مواد/ مواد/ فقرات/ فقرات)	رقم الجزء	رقم الصفحة	رقم المادة	رقم الجريدة	تاريخ النشر	مجلس القضاة	قرار
الدعوى 1 لسنة 2014	نص المادة (56) من قانون تعاقب الدولة الصادر رقم 55 لسنة 1955	عدم تشكيل لجنة التأديب والقطاعات	م / ر / ت / س / ر / جمهورية	أما : أن لجنة التأديب والقطاعات المنصوص عليها في المادة 66 من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 55 لسنة 1955 تعبر فاقعة قانونا وتمارس اختصاصاتها الدستورية من إقرارها على 11% العالين - تأييد تشكل هذه اللجنة برئاسة رئيس مجلس الدولة ومنقوبة أربعة عشر عضوا من زعماء المؤسسات الدستورية ومستشاريه بحسب ترتيبهم في الأهمية .	26	19	1/36/01	20	210	19/2/03/27	القضايا	قرار
الدعوى 1 لسنة 2014	نص المادة (56) من قانون تعاقب الدولة الصادر رقم 55 لسنة 1955	عدم تشكيل لجنة التأديب والقطاعات	م / ر / ت / س / ر / جمهورية	لا تترك أحكام م / ر / ت / س / ر / جمهورية بالقانون رقم 30 لسنة 1967 من : أن وهي : إقرارها على 11% العالين - تأييد تشكل هذه اللجنة برئاسة رئيس مجلس الدولة ومنقوبة أربعة عشر عضوا من زعماء المؤسسات الدستورية ومستشاريه بحسب ترتيبهم في الأهمية .	29	1/34/04	20	210	210	19/2/03/27	القضايا	قرار

الأحكام/المادة في مواد النصوص التشريعية/ بيانات التفسير المتقدمة أمام المحكمة الدستورية العليا

عدد النتائج : 3

رقم الطلب	النصوص محل طلب التفسير	أوجه الخلاف في النصوص	التسمية	مطابق الفهرس	سبب (عدد مواد/ مواد/ فقرات/ فقرات)	رقم الجزء	رقم الصفحة	رقم المادة	رقم الجريدة	تاريخ النشر	مجلس القضاة	قرار
الدعوى 1 لسنة 2014	نص المادة (199) من دستور الصادر في 11 سبتمبر سنة 1971	عدم تشكيل لجنة التأديب والقطاعات	م / ر / ت / س / ر / جمهورية	ولا أن المادة 199 من دستور الجلاء لا تمتد إلى تعيين أعضاء المجلس الذي يعبر عن أحد من السلطتين التشريعية والقضائية ومنحها لأعضائها	1	1980	07/01	12	209	1980/03/20	القضايا	قرار
الدعوى 1 لسنة 2014	نص البند الثاني من المادة الثانية من قانون تعاقب الدولة الصادر رقم 55 لسنة 1955	عدم تشكيل لجنة التأديب والقطاعات	م / ر / ت / س / ر / جمهورية	لم يتضمن الطلب جانا الجمهورية ، وقد : أنه الذي تمسك به : تفسيره ضمنا لوجوه التطبيق القانوني.	1	1980	07/05	12	211	1980/03/20	القضايا	قرار
الدعوى 3 لسنة 2014	نص المادة الأولى من القانون رقم 84 لسنة 1973 بشأن تشيخ حاله بعض العالين من جازة	عدم تشكيل لجنة التأديب والقطاعات	م / ر / ت / س / ر / جمهورية	إنما النزاع من طلب التفسير .	3	1980	11/15	12	211	1980/03/20	القضايا	قرار

الأنظمة الهندسية في مجالات التصميم المعماري، خلال التطوير

النتيجهات التي عليها دعائم تشييد تشريدي

سنة إصدار	رقم القانون	نوع القانون	محتوى القانون
1964	40	قانون	قانون تنظيم المصارف والمصارف والمصارف رقم 40 لسنة 1964
1959	31	قانون	قانون تنظيم المصارف رقم 31 لسنة 1959
1963	50	قانون	قانون تنظيم المصارف رقم 50 لسنة 1963
1967	66	قانون	قانون تنظيم المصارف رقم 66 لسنة 1967
1980	93	قانون	قانون تنظيم المصارف رقم 93 لسنة 1980
1981	74	قانون	قانون تنظيم المصارف رقم 74 لسنة 1981
1981	141	قانون	قانون تنظيم المصارف رقم 141 لسنة 1981
1964	115	قانون	قانون تنظيم المصارف رقم 115 لسنة 1964

النتيجهات التي عليها هذا التشييد

رقم القانون	التصوير من طرف المصمم	أوجه الخلاف في التصميم	المشروع	مستوى المخرجات	اسم المصمم/مؤسسة التصميم	تاريخ حياطة الجدران	رقم القانون	رقم القانون	رقم القانون	الهيئة المختصة	تاريخ النشر	عرض	قرار
الرقم 3 لسنة 1972	المجلس الأعلى للمهندسين	المجلس الأعلى للمهندسين	قانون تنظيم المصارف رقم 3 لسنة 1972	قانون تنظيم المصارف رقم 3 لسنة 1972	قانون تنظيم المصارف رقم 3 لسنة 1972	16/05/06	75	40	32.0	1972/01/06	1	1	1

(7):

استعراض جلسات المحكمة وكذلك جلسات هيئة المفوضين من خلال السنة القضائية ، التاريخ ، حالة الدعوى ونوعها .

التاريخ: 2016/05/07 عدد البنائج: 30

رقم الدعوى	المرجع القانوني	الخصم	المستوفى	المرجع القانوني
38 لسنة 2016	مادة 17 من قانون المحاكمات الجزائية رقم 153 لسنة 2008	البنك الأهلي	جسرين كاشف راتب مكتبة ناصر الأطراف والضمان المضمون لشركة المحاماة	مصر محكمة
39 لسنة 2016	مادة 17 من قانون المحاكمات الجزائية رقم 153 لسنة 2008	البنك الأهلي	ملاك جمال حسن بشيخ المحضر الشانور المحضر الشانور المحضر الشانور المحضر الشانور	مصر محكمة
40 لسنة 2016	مادة 17 من قانون المحاكمات الجزائية رقم 153 لسنة 2008	البنك الأهلي	شركة ناصر شركة ناصر شركة ناصر شركة ناصر	مصر محكمة

التاريخ: 2016/05/08 عدد البنائج: 14

رقم الدعوى	المرجع القانوني	الخصم	المستوفى	المرجع القانوني
1 لسنة 2016	مادة 17 من قانون المحاكمات الجزائية رقم 153 لسنة 2008	البنك الأهلي	البنك الأهلي البنك الأهلي البنك الأهلي البنك الأهلي	مصر محكمة
2 لسنة 2016	مادة 17 من قانون المحاكمات الجزائية رقم 153 لسنة 2008	البنك الأهلي	البنك الأهلي البنك الأهلي البنك الأهلي البنك الأهلي	مصر محكمة
3 لسنة 2016	مادة 17 من قانون المحاكمات الجزائية رقم 153 لسنة 2008	البنك الأهلي	البنك الأهلي البنك الأهلي البنك الأهلي البنك الأهلي	مصر محكمة

(8) :

استعراض اعداد ومقالات المجلة الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا ، البحث في المجلة بعدد او مؤلف محدد.

المجلة البحث في المحكمة

د. طارق محمد عبدالقادر، تسجيل الخروج

عدد النتائج: 6

رقم العدد	اسم المؤلف	عنوان المقال	رقم العدد
22	ماقر البحيري	انتخابية العدد:م تكن يوم صليحة الأحد .. ولن تكين!	المقال
22	ماقر سامي	دستور الثورة ، في ميزان التاريخ	المقال
22	سامي جمال الدين	الشرعية الإسلامية ، مصدر رسمي للقانون أم مصدر موضعي للتشريع ؟	المقال
22	فتحى فكرى	جواز الإرتداد عن الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية	المقال
22	عماد البشري	نظر في النظام الدستوري المصري الحديث	المقال
22	تامر ريمون	الضمانات الدستورية لحماية الاستثمار	المقال

رقم العدد: 22

اسم المؤلف:

البحث

المجلة/ بحث في المحكمة

د. طارق محمد عبدالقادر، تسجيل الخروج

عدد المجلة: التاسع عشر

المقال: إرهابات دستورية قراءة في دساتير بعض الدول المتحولة إلى الديمقراطية

دكتور فتحي فكري

أستاذ ورئيس قسم القانون العام

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

بادئ ذي بدء تحية واجبة للمدء النقية الذكية التي تقطرت إبان ثورة 25 يناير 2011، لترتفع رايات الوطن، وهنات المواطن حتى تكاد أن تلامس عنان السماء.

ومن منطلق الشعور بمستقبل يتطلب تضامر الجهود على وثيرة ما يذل من توضيحات لإزاحة غممة الفساد وورسمة الاستبداد، كان ضرورياً ألا تفوت فرصة الإسهام في أدق عمليات بناء الغد، ألا وهي وضع أساس أو دستور للبلاد يلبي الآمال والطموحات ويحدد الطريق لبلوغ الأهداف والغايات.

من هنا تبعت هذه الإرهابات، والتي أثرتنا أن تعرج على الشكل كما المضمون.

فمن زاوية الشكل ترجح تضخم حجم الوثيقة الدستورية القادمة، لاعتبارات ستعرض لها في حينها (أولاً). أما من زاوية الموضوع فقد اخترنا التركيز على نقاط بعيدة عن بؤرة الأضواء، رغم أن التجارب الدستورية الحديثة في دول ليست غريبة عنا في ظروفها آيات تأهيلها للإدراج في مصنف المبادئ الدستورية (ثانياً).